ينظم

مختبر التخصصات البينية في العلوم الاجتماعية،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير

وبتعاون مع
الكلية المتعددة التخصصات بتارودانت

والمركز المغربي للدراسات وتحليل السياسات

وبشراكة مع
جمعية شباب الأطلس بتارودانت

ندوة وطنية في موضوع:
الفاعل الاجتماعي وسؤال الحماية القانونية

تنسيق أشغال الندوة

الدكتور الحسين الرامي
الدكتور زهير البحيري
الأستاذة زهرة أمهو

يوم السبت **28** دجنبر **2024**
الساعة التاسعة صباحا
برحاب الكلية المتعددة التخصصات بتارودانت

الأرضية

شهد المغرب تطورات مهمة في السنوات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
كرسها دستور **2011**. ومنها عدد من الحقوق والحريات الأساسية للفاعلين الاجتماعيين، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات (المادة **13**)؛ حرية التجمع (المادة **14**)؛ الحق في المشاركة في الحياة العامة (المادة **29**)؛ الحق في الحماية من التخويف والانتقام (المادة **25**). كما تؤطر عدد من القوانين عمل الفاعلين الاجتماعيين، ومن بينها القانون رقم **76-58** المتعلق بالجمعيات الذي ينظم كيفية تأسيسها وتسييرها، ويحدد شروط الحصول على الاعتماد والحقوق والالتزامات الخاصة بها، فضلا عن العقوبات في حالة عدم الامتثال للقانون. بالإضافة إلى القانون رقم **13-100** المتعلق بحرية التجمع والتظاهر السلمي، حيث حددت شروط تنظيم التجمعات والمظاهرات السلمية وعلى وجه الخصوص، كما يحظر الاجتماع والمظاهرات التي تخل بالنظام العام أو تقوض الأمن القومي. ويعاقب القانون الجنائي المغربي الأفعال التي يمكن أن ترتكبها الجهات الفاعلة الاجتماعية، مثل: الإخلال بالنظام العام، التحريض على العنف والتشهير.

وقد صادق المغرب على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق الفاعلين الاجتماعيين، ومنها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا السياق، تؤدي الجهات الفاعلة الاجتماعية دورا حاسما في توطيد الديمقراطية وتعزيز التنمية البشرية، وهي تساهم في زيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والدفاع عن حقوق المواطنين واقتراح الحلول لمشاكل المجتمع. ومع ذلك، تواجه الجهات الفاعلة الاجتماعية العديد من التحديات، لا سيما فيما يتعلق بالحماية القانونية، من أشكال الترهيب والمضايقة والانتقام من السلطات أو غيرها.

ومن شأن تدارس مثل هذه الإشكاليات إصدار العديد من التوصيات والمقترحات الكفيلة بتفعيل أمثل للأليات القانونية وتنزيل مضامينها بما يضمن تحسين ظروف اشتغال الفاعل المدني وحكامة المؤسسات الاجتماعية، حيث تهدف الندوة لتحليل الإطار القانوني والمؤسسي لحماية الفاعلين الاجتماعيين في المغرب؛ وكذلك تحديد الحواجز التي تحول دون وصول الجهات الفاعلة الاجتماعية إلى العدالة والمساعدة القانونية؛ ومناقشة سبل تعزيز حماية حرية تكوين الجمعيات والتجمع. إذ، ستوفر الندوة فرصة لتحسين فهم القضايا المتعلقة بالحماية القانونية للفاعلين الاجتماعيين في المغرب، وكذلك تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. ,أيضا صياغة توصيات ملموسة لتعزيز حماية الجهات الفاعلة الاجتماعية مما من شأنه تشجيع التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية، واقتراح استراتيجيات لتقوية دور الفاعل الاجتماعي في المساهمة في إعداد وتنزيل البرامج وتقييم السياسات العمومية الاجتماعية؛ وتمكين الفئات الهشة من التمتع بكافة الحقوق والحريات التي تكفلها المواثيق الدولية والدستور.

ARGUMENTAIRE :

Dernièrement, le Maroc a connu une évolution considérable en matière de droits humains et de libertés fondamentales. La Constitution de 2011 consacre un certain nombre de droits et libertés, dont la liberté d'association (article 13), de réunion (article 14), ainsi que le droit à la participation à la vie publique (article 29) et à la protection contre les intimidations et les représailles (article 25).

Le Maroc dispose d'un certain nombre de lois qui encadrent l'action des acteurs sociaux. Parmi les plus importantes, on peut citer : La loi n° 58-76 relative aux associations qui régit la création et le fonctionnement des associations au Maroc. Elle fixe les conditions d'obtention de l'agrément, les droits et obligations des associations, ainsi que les sanctions en cas de non-respect de la loi. Aussi la loi n° 13-100 relative à la liberté de réunion et de manifestation pacifique qui fixe les conditions d'organisation des réunions et des manifestations pacifiques au Maroc. Elle interdit notamment les réunions et manifestations qui troublent l'ordre public ou qui portent atteinte à la sécurité nationale.

De sa part, le Code pénal marocain réprime un certain nombre d'actes qui peuvent être commis par les acteurs sociaux, tels que l'atteinte à l'ordre public, l'incitation à la violence et la diffamation.

Par ailleurs, le royaume a ratifié nombre de conventions internationales qui protègent les droits des acteurs sociaux : La Convention internationale relative aux droits civils et politiques, le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, la Convention relative à l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes et la Convention relative aux droits de l'enfant. En plus de textes réglementaires qui encadrent l'action des acteurs sociaux.

Encadrés par ce contexte juridique, les acteurs sociaux jouent un rôle crucial dans la consolidation de la démocratie et la promotion du développement humain. Ils contribuent à la sensibilisation aux questions sociales, à la défense des droits des citoyens et à la proposition de solutions aux problèmes de la société. Cependant, les acteurs sociaux font face à de nombreux défis, notamment en matière de protection juridique. Ils sont souvent victimes d'intimidations, de harcèlement et de représailles de la part des autorités ou d'autres groupes d'intérêts.

Alors, cette encontre scientifique permettrait d'analyser le cadre juridique et institutionnel de la protection des acteurs sociaux au Maroc et d'identifier les obstacles à l'accès à la justice et à l'assistance juridique pour les acteurs sociaux. Aussi, c'est une opportunité pour discuter des moyens de renforcer la protection des libertés d'association et de réunion et proposer des stratégies qui mettent l'accent sur le rôle des acteurs sociaux dans la promotion et la protection des droits humains.

En somme, la protection juridique des acteurs sociaux est essentielle pour la consolidation de la démocratie et le développement humain au Maroc.

La journée d'étude permettra de faire avancer le débat sur cette question cruciale et de contribuer à la mise en place de solutions concrètes. Ainsi, améliorer la compréhension des enjeux liés à la protection juridique des acteurs sociaux au Maroc et formuler des recommandations concrètes pour le renforcement de la protection des acteurs sociaux.

برنامج الندوة

استقبال المشاركين

الكلمات الافتتاحية 09:30 الى 10:00

* كلمة السيد عميد الكلية المتعددة التخصصات، جامعة ابن زهر، تارودانت
* كلمة مدير مختبر التخصصات البيئية في العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير
* كلمة رئيس المركز المغربي للدراسات وتحليل السياسات
* كلمة ممثل عن جمعية شباب الأطلس، تارودانت
* كلمة اللجنة المنظمة

الجلسة العلمية الأولى: من 10:30 إلى 12:30

رئيس الجلسة: الدكتور عبد الإله أمين، أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير

المقرر: المدني سوسي، طالب باحث بسلك الدكتوراه

المداخلات

* الفاعل الاجتماعي ورهانات التنمية: أية أدوار في سياق التحولات الاجتماعية؟

الدكتور زهير البحيري، أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير

* المجتمع المدني والعمل الاجتماعي وسؤال الاستقلالية

الدكتور محمد المساوي، أستاذ التعليم العالي، جامعة ابن زهر -أكادير

* أدوار الجمعيات في تحقيق التماسك الاجتماعي

الدكتور الحسين الرامي، أستاذ التعليم العالي، جامعة ابن زهر -أكادير

* الفاعل المدني والعدالة الترابية: معالجة التفاوتات المجالية من خلال برامج التجديد الحضري

الدكتور سعيد النخيلي، دكتور في القانون العام

* مؤسسات الحماية الاجتماعية: المستجدات القانونية ورهانات الواقع

زهرة أمهو، باحثة في القانون العام

* سؤال المهارات القيادية بين الدور الجمعوي و الدور المؤسس

الاستاذ مراد حفصي، ماجستير في القيادة المجتمعية

مناقشة عامة

استراحة شاي

الجلسة العلمية الثانية: من 13:00 إلى 15:00

رئيس الجلسة: الدكتور زهير البحيري، أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير

المقرر: سامي حسيم، باحث بسلك الدكتوراه، جامعة المولى سليمان، بني ملال

المداخلات:

* الفاعل الاجتماعي بالمغرب وسؤال الأطر المرجعية

الدكتور عبد الإله أمين، أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير

* دور جمعيات المجتمع المدني في محاربة ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات

لحسن أموليد، باحث في القانون العام، جامعة القاضي عياض مراكش

* قراءة في قانون رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية

السوسي المدني، باحث في القانون العام، جامعة ابن زهر أكادير

* دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المواطنة: تجربة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بجماعة أكادير

محمد إدومغار، باحث في القانون العام، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة

* الفاعل المدني الحقوقي بالمغرب، الواقع والافاق،

عبد اللطيف خيار، باحث في القانون العام، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

* Rôle de la société civile dans la promotion des droits de l'homme au Maroc,

أمنية حاتم، باحثة في القانون العام، جامعة القاضي عياض مراكش

مناقشة عامة

اللجنة العلمية

الدكتور حسن حمائز: عميد الكلية المتعددة التخصصات تارودانت، جامعة ابن زهر أكادير
الدكتور الحسين الرامي: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور زهير البحيري: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور محمد الموساوي: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور عبد الاله أمين: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور إبراهيم أولتيت: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور عمار الشقواري: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور محمد بوستان: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير

اللجنة التنظيمية

الدكتور حسن حمائز: عميد الكلية المتعددة التخصصات تارودانت، جامعة ابن زهر أكادير
الدكتور إبراهيم أولتيت: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور محمد الموساوي: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور عبد الاله أمين: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور عمار الشقواري: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور محمد بوستان: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور الحسن الرشدي: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
الدكتور حسن الدمان: أستاذ باحث بجامعة ابن زهر أكادير
المداني سوسي: باحث بسلك الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
الحسن أومولود: باحث بسلك الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
رشيد بحماني : باحث بسلك الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
حسن حميميد: باحث بسلك الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
إبراهيم كدوش: باحث بسلك الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
سامي حسيم: باحث بسلك الدكتوراه بجامعة مولاي سليمان- بني ملال
هشام نجاري: رئيس جمعية شباب الأطلس، تارودانت
ياسين الكادح: عضو جمعية شباب الأطلس، تارودانت
مريم المرغيشي: عضو جمعية شباب الأطلس، تارودانت
الحسن الضريف: عضو جمعية شباب الأطلس، تارودانت
مراد حفصي: عضو جمعية شباب الأطلس، تارودانت
ذ إبراهيم لابري: أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، اكادير
حنة ماء العينين: طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية اكادير